كلمة ونص

ميشيل خياط

آلاف المهندسين بلا عمل...!!

تخرجت من بعثت لنا بهذه الرسالة المؤثرة، في كلية هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جامعة طرطوس في العام ٢٠١٨، ولم تفرز حتى الآن عملاً بنص القانون الملزم للدولة بتعيين المهندسين.

كان عمرها آنذاك ٢٤ سنة، لم تحظ بوظيفة لهذا السبب: التقدم في العمر....!! حسب معايير الفرز الجديدة التي عبر عنها مدير الجودة والتطوير المؤسساتي في وزارة التنمية الإدارية.

يمزحون معها في –الضيعة– قائلين: «جاباتك أحلى تربية على الكمبيوتر والبرغل بحمص على مائدتك غير شكل».

وكلما نثرت لدجاجاتها العلف تدمع عينيها متذكرة خمس سنوات دراسة وتكاليف باهظة، وها هي تقوم بعمل كانت جدتها (رحمها الله) التي لم تتجاوز الثالث الابتدائي، تنفذه من قفا يدها.

تعتقد أن خمسة آلاف مهندس ومهندسة تركوا مثلها بلا فرز، وتؤكد أن أغلب من تعرف هاجروا، فهذا الاختصاص مطلوب عالمياً...!

إثر آخر فرز للمهندسين في سورية في أيار من العام الماضي، وما رافقه من صخب، قيل بأن هناك دفعة جديدة مؤلفة من تسعة آلاف مهندس ومهندسة سيتم فرزهم قريباً.

وانضم هذا الوعد إلى وعود كثيرة بشأن إجراءات مهمة ومطلوبة بإلحاح على صعد كثيرة لم تنفذ..!

بيد أن هذا الملف قانونياً أولاً، فعدم تعيين المهندسين الراغبين في العمل مع الدولة السورية وفي قطاعها العام، يعد مخالفة قانونية، وهو تعبير عن هدر مالي كبير أولاً، لما أنفقته الجامعات على تدريس المهندسين خمس سنوات، (واختصاص هندسة الاتصالات والمعلوماتية موجود في جامعات سورية عديدة ولا يقتصر على طرطوس)، وهدر ثانياً لما أنفقته الأسر على أبنائها حتى ولو كانوا طلاباً في الجامعات الحكومية_شبه المجانية_ فما بالكم بالتعليم الموازي أو أقساط الجامعات الخاصة الباهظة. وثالثاً، أن بطالة هذا العدد الكبير من الخريجين من الكليات الهندسية، تجعلهم ينسون معلوماتهم، ولاسيما أن الجامعات تتركهم في مهب الريح...! وهو أولاً وأخيراً تحفيز شديد على الهجرة.

يصعب على عقولنا أن تستوعب ترك آلاف المهندسين بلا عمل فأهل العلم يعتبرون المهندس صاحب أهم اختصاص وأعظم دور في الحياة، إنه البناء الأول والمشغل الأول لكل البنى التحتية الإنتاجية والخدمية.

واستناداً إلى الأرقام الرسمية التي أعقبت فرز خريجي الكليات الهندسية أظهرت بيانات وزارة التنمية الإدارية أنه قد تم (في أيار ٢٠٢١) فرز ٦٤١٣ خريجا من أصل ٩٤٠٨ خريجين بنسبة ٦٤ بالمئة وبقي من دون فرز –آنذاك– ٢٩٩٥ مهندساً ومهندسة والعدد يزداد تباعاً، مع بقاء خريجي السنوات اللاحقة من دون فرز.

إنه لظلم يدمي القلب أن يبتدع أحدهم طريقة جديدة في الفرز تفاضل بين الخريجين استناداً إلى الأعلى معدلا والمتخرج بعدد سنوات أقل والأصغر سناً.

هذا التمييز، هو تشريع من اختصاص مجلس الشعب!!، وهو إساءة لموثوقية الشهادة الجامعية السورية، وظلم لشبان وشابات في مقتبل العمر وغبن كبير للاقتصاد السوري، إذ على أكتاف هؤلاء يجب أن تدور عجلته.

إن عدم فرز هؤلاء الخريجين في الوقت المناسب سيضعف ورقة العمر عندهم وستشكل حجة قوية للإمعان في تعطيلهم عن العمل في اختصاصهم، وإذا أخذنا محافظة طرطوس كمثال، فإن من افتتح هذه الكلية التقنية الرفيعة المستوى هو من رود الطلاب والأهالي بدراسة غير مطلوبة في سوق العمل في تلك المحافظة –الزراعية– والتي لم تقو على النهوض كمحافظة مرفئية، يجب أن تكون مرجلا عملاقا للعمل التجاري والصناعي والسياحي.

لقد أخمدت تاريخيا بانقطاع مذهل للكهرباء، وفشل ذريع لكثير من المشاريع التنموية المهمة مثل محطة معالجة مياه المجارير الكبرى، ونقل النفايات الصلبة إلى البادية لتشغيل سليم لمعمل وادي الهدة ومطمره، والشواطئ المفتوحة للتشجيع على سياحة شعبية حضارية في بنى توفر النظافة والشروط الصحية المطلقة، ومصانع الألبان والأجبان التي تستفيد من المباقر الناجحة ومصانع العصائر.... الخ.

لخصوصية طرطوس يجب الإسراع باحتضان حكومي لخريجي كلية هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لأن الموارد البشرية سبيل سالك يحفز على مشاريع تنموية كبرى.

حرامي بخبرة ١٥ سنة والسرقة للمتعة فقط

سرق أكثر من ٦٠ منزلاً.. وتجاوزت مسروقاته الـ٢٠ مليار ليرة

مصدر لـ«الوطن»: لم يكن يسرق بدافع الحاجة! فهو من أسرة غنية

حماة- محمد أحمد خبازي

قبضت شرطة قسم الشريعة بحماة مؤخراً على لص يدعى «عمار.غ»، سرق عدداً كبيراً من المنازل يقدر بأكثر من ٦٠ منزلاً بحي الشريعة المخملي في مدينة حماة، وعلى مدى ١٥ سنة، وبلغت قيمة المسروقات من أموال ومجوهرات ومصاغ ذهبي أكثر من ٢٠ مليار ليرة بحسب ادعاءات عدد من أصحاب المنازل المسروقة، ومن دون أن يترك وراءه أي أثر.

وفي التفاصيل التي حصلت عليها «الوطن» من مصدر موثوق، فإن هذا اللص ليس لصاً عادياً، ولم يكن يسرق بدافع الحاجة، فهو لم يكن بحالة عوز وليس بحاجة للمال، ومع ذلك كان يسرق ويصرف ما يسرقه على ملذاته الشخصية ولكن بتزشيد كبير!. وكان يقتحم المنازل ويسرقها بدافع التحدي لذاته، وليثبت لنفسه أنه قادر على سرقة أي منزل حتى لو كان أهله فيه.

وبيّن المصدر أن هذا اللص يشكل حالة غريبة، وأنموذجاً جديداً وفريداً من اللصوص المتعارف عليهم عالمياً، فهو ليس فقيراً بطبيعة الحال، فوالده مليادير، ويملك منشرة حجر رخام تقدر قيمتها بنحو ٦ مليارات ليرة وهو الوريث شبه الوحيد إذ له أخ متوفي وآخر معوق، وهو الذي يديرها لكون والده في تركيا، ولديه بيت وسيارة، وظروفه المادية ممتازة.

وأوضح المصدر أن هذا اللص كان يسرق بعض المنازل عدة مرات، ولم يكتشف أصحابها السرقة إلا بعد حين.

ولفت إلى أنه يوجد حجة عدة جرائم سرقة موثقة لدى الجهات المعنية، ولكن لم يقبض عليه طوال تلك السنوات، رغم أنه لم يتوقف عن السرقة قط طوال وجوده في القطر، الذي لم يغادره سوى لمرات معدودة طوال تلك السنوات، فمرة غادر إلى السعودية لمدة عامين، ومرة إلى الإمارات لمدة ٨ أشهر، ومرة إلى تركيا لمدة ٧ أشهر.

وإنه في بعض الأحيان كان يسرق منزلين في البناء ذاته، فتارةً يسرق منزلاً في الطابق الأرضي، وتارةً يسرق منزلاً في الطابق الأعلى وهكذا.

وذكر المصدر أن هذا اللص سرق ذات مرة خزنة حديد، حيث جرها نحو الباب الخارجي للمنزل الهدف بعد أن بثّ أرضه بالمياه، ولكنه لم يستطع حملها ونقلها، فطلب المساعدة من أجير يعمل عنده بالمنشرة، ولكنه أبى الاشتراك معه بهذه السرقة، وبعد جهد جهيد وافق على مضض بمساعدته بنقل الخزنة إلى منشرة الرخام التي يملكها اللص، شريطة أن يأخذ نصيبه كل ما فيها من ذهب إن وجد، وبالفعل نقلا الخزنة للمنشرة ونشراها واستخرجا ما كان بداخلها، وهو نحو ١٣٨ ألف ليرة أخذها اللص، وكمية كبيرة من المصاغ الذهبي قدرت قيمتها آنذاك بنحو ١٠ ملايين ليرة، وكانت من نصيب أجيره كما نص الاتفاق بينهما، إضافة لمسدس حربي عيار ٩ مم.

وأما الدوافع الحقيقة للسرقة فيروي المصدر لـ«الوطن»، أن هذا اللص كان قد طلب يد ابنة عمه للزواج، بالعام ٢٠٠٧، ولكن والدها رفضه، ولم يثنه عن قرار الرفض توسط الأقارب أو المعارف أو الأصدقاء، فقرر اللص معاقبته فأقدم على سرقة منزل عمه ٣ مرات متتالية ولكن على فترات، ومن دون أن يشعر به أو بالسرقة أحد، ومن دون أن يترك وراءه أثراً.

ومنذ ذلك الحين بدأ بسرقة المنازل الخالية من سكانها المغتربين، منذ ما قبل العام ٢٠١١، أو الذين غادروا بعد ذلك التاريخ إلى الخارج.

ومع مرور الأيام طور هذا اللص مهارته وقرر سرقة المنازل المأهولة وأصحابها فيها!. فكان يركن سيارته أمام البناء الذي خطط لسرقته، ويدخل الشقة الهدف وكأنه أحد سكان البناء، أو من الحديقة المنزلية أو من النافذة، وعند إتمامه جرائم السرقة كان يخرج من أبواب المنازل التي يستهدفها من دون أن يشعر به أحد.

وذكر المصدر أن هذا اللص لم يكن ينفق الأموال التي يسرقها على ملذاته الشخصية بشكل مريب بل باعتدال وترشيد، ولم يكن يغدقها على من حوله، بل كان شديد الحرص بإنفاقها، فهو إذا ارتاد مطعماً مع أصدقائه كان يصر على أن يدفع كل منهم عن نفسه، وإذا قصد الساحل مع أصدقائه كان يطلب منهم دفع أجرة الشاليه ونفقات الاصطياف بالتساوي، بل إنه كان يحاسبهم على قيمة بنزين سيارته.

وأما كيف تم القبض عليه بعد كل تلك السنوات والسرقات، فبيّن المصدر، أن اللص في ليلة القبض عليه سرق منزلاً في الطابق الأول من أحد الأبنية بحي الشريعة، وانتقل إلى شقة غير مسكونة بالطابق الأعلى ليسرقها أيضاً، فرأت امرأة خيالاً وراء ستار النافذة فأخبرت زوجها الذي كان أمام البناء ينتظرها بسيارته لإيصالها إلى مكان تقصده، فلم يصدقها وظنها تتوهم ذلك من كثرة الحديث عن السرقات في هذا الحي الراقي.

ولكنه عندما أوصلها وعاد للمنزل سمع جلبة على الدرج فصاح: «حرامي.. حرامي».

فخرج عدد من الأهالي من بيوتهم على صوته، وبمعضهم اتصل بقسم شرطة الشريعة، فحضرت دوريات منه خلال دقائق، وطوقت المكان وبدأت البحث عن اللص، ولكنها لم تعثر له على أي أثر، إذ هرب من موقع جريمته عبر أسطحة الأبنية.

ولأن الوقت كان بعد منتصف الليل، والكهرباء مقطوعة والبحث عن اللص طال ولم يعد مجدياً، ارتأت الدوريات العودة إلى قسمها، ولكن فطنة الضابط رئيس القسم، أوحت إليه أن اللص لم يبتعد كثيراً عن موقع جريمته، وأنه ربما كان مختبئاً في أحد المنازل غير المسكونة أو في أحد الأقبية، فقرر توسيع رقعة البحث، وتفتيش المنازل التي يعتقد أن اللص قد يلجأ إليها للاختباء ريثما ينفض الأهالي وتغادر الدوريات الحي.

ويضيف المصدر: وبالفعل تم تفتيش العديد من المنازل والأقبية ولم يعثر على أي أثر للص. ولكن ثمة قبو يقطنه زوجان عجوزان، طرقت عليهما دورية الباب، فرفض الزوج الذي يعاني من ضعف بالسمع دخولها رفضاً قاطعاً بهذا الوقت المتأخر من الليل. ولكن بعد جهد جهيد من الضابط في إقناعه سمح للدورية بالدخول، والتفتيش، لتعثر على اللص مختبئاً تحت الدرج ومسدداً على «كالونات» فارغة!. فقبضت عليه وقادته إلى القسم، وبالتحقيق معه لعدة أيام اعترف بكل سرقاته، وأرشد على الذين تورطوا معه، فتم توقيفهم أيضاً.

والطريف في أمر هذا اللص، ما ذكره في التحقيق معه، من أنه كان يسرق للمتعة، وأنه في بعض الأحيان كان يبحث في بعض المنازل التي سرقها عن مفكات ليفتح بها أبوابها بفك براغي أقفالها، وكان يعيد البراغي إلى ما كانت عليه، وكذلك الأليسة في الخزانات التي يفتحها والأثاث الذي يحركه، رغم وجود أهلها فيها كيلا يترك أي أثر.

وأنه «يحب بطنه كثيراً»، فقد كان يسرق من بعض المنازل أنواعاً فاخرة من «الشوكولا» إضافة لمشروبات «طاقة» ويترك بعضها فارغاً وأنه يدخل البيت ويسرقه وأهله فيه من دون خوف أو وجل، أو عائق نفسي، أو خشية من القبض عليه، مكتسباً المزيد من الجرأة.

واعترف اللص أيضاً، بأنه كان يبيع الجواهر والذهب للعديد من الصاغة الذين كانوا يعرفون أنها مسروقة، وكان لا يدقق معهم على الوزن أو السعر، فالهم بالنسبة إليه تصريف المسروقات والمهم للصاغة شراؤها بأقل ثمن، وبعضهم كان يستلم منه المسروقات ليلاً في ساحة العاصي وعلى متن دراجات نارية، رغم أنهم يعلمون أحدث السيارات وأفخم المحال.

وذكر أن بعض قطع المتألق الماس التي سرقها كانت نادرة، وقديمة جداً، ومتوارثة عائلياً جيلاً عن جيل، ولا تقدر بثمن، وأن بعض الصاغة كانوا يدعون أنها مقلدة وذات وزن خفيف ومع ذلك كان لا يهتم ولا يدقق ويقبض أي ثمن ويمشي كما اعترف بوجود مخبأ سري في غرفة نومه، يخفي فيه ما سرقه من العام ٢٠٢٠ وما بعد، حيث حفر حفرة تحت أدراج الخزانة السباعية، وأخفاها ببلاطة تم ورقة مجلة تم بدرج، وعثرت الشرطة فيها على كمية كبيرة من الأموال والمجوهرات والذهب.

وأكد المصدر أنه تم استرداد بعض من المسروقات وهي مبالغ بالعملة الوطنية والقطع الأجنبي، وكمية كبيرة من المصاغ الذهبي. كما تم القبض على العديد من الصاغة الذين تعاملوا معه. ولفت المصدر إلى أن ثمة سرقات لم يبلغ عنها أصحاب المنازل، لأنهم خارج القطر ولم يدروا بها حتى اليوم.

دراسة لاستيراد عدادات مياه بلاستيكية

مدير مياه دمشق وريفها لـ«الوطن»: الإنتاج في أخفض حالاته والأمطار الأخيرة على نبع الفيجة بلغت ١٨ مم٣

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها محمد عصام الطباع أنه حالياً هناك استقرار بتزويد المياه في دمشق وريفها المحيط، مشيراً إلى أن الإنتاج حالياً في أخفض حالاته لكن هناك أيضاً انخفاضاً في الاستهلاك وبالتالي فإنه يتم تزويد المواطنين بالمياه بالحد الأدنى المقبول.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الطباع أنه لا يوجد تغير في برنامج التقنين وهو حالياً في حالة استقرار بنسبة ٨٥ بالمئة، مشيراً إلى أنه بلغت كمية الأمطار التي هطلت أخيراً على نبع مياه الفيجة نحو ١٨ مم٣ وبالتالي حالياً لا تظهر آثارها، معرباً عن أمله بأن يكون هذا العام موسماً خيراً بالأمطار.

الطباع أشار إلى أنه يتم اللجوء إلى التقنين لتغطية العجز الموجود وذلك أيضاً بتشغيل مراكز الضخ وفق الإمكانيات المتوافرة من الطاقة وذلك لتأمين الحد الأدنى المقبول بتزويد المياه للأهالي.

وبين الطباع أنه في حال أي انخفاض في الإنتاج اليومي لأي سبب ما من أحد المصادر الرئيسية فإنه يتم التعويض من أحد مصادر الضخ في المدينة لتعويض هذا النقص وبشكل يومي، وبالتالي هناك توازن بين كميات المياه المنتجة وبتأمين المياه بالحد الأدنى المقبول.

في الغضون كشف أنه توجد دراسة لاستيراد عدادات مياه بلاستيكية ومن نوعية جيدة لكل المحافظات تكون رديفة للعدادات الحالية وتغطية النقص في العدادات وخصوصاً في المناطق التي طالها الإرهاب، ممكن أن الفرق بين العدادات التي يجري العمل على استيرادها والمصنعة محلياً هو أن المستوردة جسمها بلاستيكي في حين المصنعة محلياً جسمها نحاسي.

وفيما يتعلق بمحطة ضخ مياه جوبر التي تم وضعها في الخدمة الشهر الماضي أوضح الطباع أن المحطة حالياً بالضخ التجريبي لكامل المناطق في الغوطة الشرقية المستفيدة من الخط المغذي لها وذلك لمعالجة أي خلل من الممكن أن يظهر أثناء عملية التجريب قبل إيصال المياه إلى الأهالي باعتبار أنه لا يمكن تجريب الخط إلا بعد وضع المحطة في الخدمة، لافتاً إلى أنه تم إنجاز نحو ٥٠ بالمئة من تجريب الخط قبل أن يتم ضخ المياه إلى الأهالي.

ولفت إلى أنه بعد دخول المحطة في الخدمة فإن وضع المناطق الموجودة في شرق مدينة دمشق تحسن كثيراً، مبيناً أن هذه المناطق ستفيد من هذه المحطة جزئياً وذلك بتشغيلها نحو أربع ساعات يومياً لهذه المناطق لتكون رديفة لمصادر الضخ الرئيسية باعتبار أن هذا الخط المغذي لهذه المناطق لا يحتاج إلى تجريب لأنه من ضمن الشبكة الرئيسية لمدينة دمشق.

وكان رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس شارك الشهر الماضي في وضع مشروع إعادة تأهيل محطة ضخ مياه جوبر في الخدمة بتكلفة تزيد على ٨ مليارات ليرة سورية، بعد أن كانت تعرضت للتخريب من جراء الاعتداءات الإرهابية عليها.

وقامت وزارة الموارد المائية، والمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق وريفها، بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية، بتأهيل المحطة نظراً لدورها الفاعل في دعم منظومة المياه في دمشق وريفها، حيث تم تأهيل خط الضخ الذي يتضمن إعادة تأهيل خط إرواء بلدات الغوطة الشرقية من محطة جوبر والزبلطاني (سوق الهال)، إلى بلدات الغوطة الشرقية المستفيدة.

بعد إدخالها في الخدمة محطة جوبر حالياً بالضخ التجريبي إلى مناطق الغوطة الشرقية